

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

أ.يعقوبن صليحة

جامعة الجزائر3

RESUME

Les petites et moyennes industries jouent un rôle important dans la réalisation des objectifs de développement économique et social dans la plupart des pays dans le monde , ce qui représente une part importante de divers projets industriels, agricoles et de services , et contribuent ainsi à l'exploitation d' un grand nombre de main-d'œuvre et d'atténuer le problème du chômage , et aussi répondre aux besoins de la population des produits de base et des services, les petites et moyennes industries ont eu un grand intérêt dans les pays arabes et ceci est en raison du rôle qu'ils jouent dans le développement du secteur industriel , mais elles souffrent encore de nombreux problèmes et obstacles

Mots cles :pmi ,industrie , pays arabes ,développement.

الملخص

تؤدي الصناعات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من مختلف المشاريع الصناعية والزراعية و الخدمية، وبالتالي فهي تساهم في تشغيل أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، و تلبية احتياجات السكان من السلع و الخدمات، و لقد حظيت الصناعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير في الدول العربية و هذا نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية و تطوير القطاع الصناعي ، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات.

الكلمات المفتاحية:الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، الصناعة ، الدول العربية التنمية .

مقدمة

تحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في معظم الدول المتقدمة والنامية - وخاصة الدول العربية - لما تلعبه هذه الصناعات من دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، وتتمثل هذه الأهمية بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوفير فرص العمل بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول العربية، وتتمتع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه وزيادة القيمة المضافة المحلية ، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال رغم قلته نظرا للارتباط المباشر للملكية المشروع بإدارته ، وأمام التأخر الكبير الذي يعاني منه القطاع الصناعي العربي فيمكن لهذه المؤسسات أن تساهم في دعم و تنمية وتطوير هذا القطاع اذا ما تم التنسيق بين الدول العربية لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الانتاجية لهذه المشروعات بحيث تتكامل مع بعضها والتخصص في الانتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية ، اذن لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، و هذا لكونه يساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث يتنامى دور هذا القطاع في خلق الوظائف لمقابلة احتياجات الدول العربية ومكافحة البطالة ، ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية :ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعات الصغير والمتوسطة من أجل المساهمة في تنمية الصناعة العربية؟

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

أولاً: ماهية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

1- مفهوم الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

يختلف تعريف ومفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ، والكثافة السكانية ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها .
تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "unido" المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ، و يتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) و القصيرة الأجل (التكتيكية) ، و التي يتراوح فيها عدد العاملين ما بين 10 و 50 عاملاً.¹

أما البنك الدولي فيعرف للمشروعات الصغيرة و المتوسطة بأنها الصناعة التي تقوم بتشغيل أقل من 50 عامل في الدول النامية ، و أقل من 500 عامل في الدول المتقدمة.²

أما المشرع الجزائري³ فقد عرف المؤسسات الصغيرة بأنها "مؤسسات صناعية منتجة للسلع و الخدمات و التي تشغل من 01 الى 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعماله السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار كما تستوفي معيار الاستقلالية"

ونعني باستقلالية المؤسسات الصناعية في ألا تتجاوز نسبة رأس المال أو حقوق التصويت 25 بالمائة لصالح مؤسسات أخرى أو مؤسسات ليست من نوع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

كما فرق المشرع الجزائري بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الصغيرة، فعرف المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل ما بين 10 - 49 عاملاً، ولها رقم أعمال لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري، أما المؤسسة الصناعية المتوسطة فهي التي تشغل ما بين 50 - 250 عاملاً، ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون دينار و ملياري دينار جزائري، كما عرف المؤسسة الصناعية الصغيرة على أنها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل بين 01 - 09 عمال ولها رقم أعمال أقل من 200 مليون دينار جزائري⁴

2- خصائص الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

للصناعات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن الصناعات الكبيرة وتعطيها القدرة على البقاء والاستمرار وبالتالي مواجهة الضغوط المترتبة على هيمنة الصناعات الكبيرة على الأسواق منها:⁵

- الاعتماد على المصادر المحلية للمواد الأولية و الخام.

- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة و التخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة منها ، و في كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة و العاملين.

- تتمتع بالقدرة على التكيف مع ظرف السوق سواء من حيث كمية الانتاج أو نوعيته، مما يعنى القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية و فترات الركود.

- تستخدم رؤوس أموال متواضعة سواء لمواجهة الاصول الثابتة أو لمواجهة رأس المال العامل ، أي أن رأس المال محدود و ضمن الامكانيات العائلية و الفردية في أغلب الأحيان.

- تعد وسيلة لتدعيم تكوين طبقة من رجال الأعمال و تساهم في تحقيق قدر مناسب في حركة نمو التصنيع اما مباشرة أو كوحدات فرعية أو مغذية للصناعات الكبيرة.

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

- تشغيل أعداد ضخمة من اليد العاملة المعطلة و بالتالي امتصاص فائض العمالة الذي يتزايد سنويا بتزايد النمو السكاني.
- يتميز إنشاء مثل هذه المشروعات بمستوى عال من المرونة وإمكانية التغيير السريع.

3- أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية.

ان الصناعات الصغيرة و المتوسطة تمثل إحدى ركائز التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية الشاملة بصفة عامة لما تلعبه من دور قيادي في تحقيق المعدلات المطلوبة من التنمية الصناعية، وجذب رؤوس الأموال المحلية للاستثمار في المشاريع الصغيرة مما يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة فرص العمل للأفراد ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الصناعات تحقق الترابط والتكامل الهرمي بين فروع الصناعات المختلفة ، كذلك تساهم في استقرار وزيادة الانتاج والدخل، و من الضروري الاهتمام بهذه الصناعات التي تعتمد على مستلزمات انتاج محلية مع اعطاء اهتمام متزايد للصناعات الصغيرة المغذية للصناعات الكبيرة ، وتظهر أهمية للصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال⁶:

- تقوم بدور تكاملي مع الصناعات الكبيرة مما يؤدي الى تنمية و تطوير القطاع الصناعي بالكامل.
- تمتيز بقدرة تنافسية عالية في مواجهة باقي قطاعات التصنيع مما يجعلها مجال لجذب الاستثمار.
- تعتبر الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافي الصناعي و تعمير المدن الجديدة مما يؤدي الى التنمية الشاملة.
- تستخدم هذه الصناعات وسائل إنتاج بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع نسبة العمالة، مما يساعد الدول العربية التي تعاني من وفرة اليد العاملة وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.
- يمكن تطويعها و توجيهها طبقا لاحتياجات السوق من السلع و الخدمات ،حيث تتميز بمرونة في الانتاج و التحول من نوعية انتاج الى أخرى دون تكلفة أخرى.
- تتيح هذه الصناعات العديد من فرص العمل لكافة التخصصات بما يساعد على الحد من البطالة.
- الاهتمام بهذه الصناعات سوف يساعد على خلق تكنولوجيا وطنية يمكن تطويرها للوصول بها الى مراحل تالية تساعد في تصميم تكنولوجيا محلية للصناعات المتوسطة و الكبيرة.
- تنخفض في هذه الصناعات تكلفة تدريب العمال التي تتطلبها الصناعات الصغيرة نظرا لأنها تعتمد أساسا على التكنولوجيا البسيطة.
- تمثل دور كبير و متنامي كصناعات مغذية تعمل على زيادة نسبة المكون المحلي لبعض المنتجات الخاصة بالمصانع الكبيرة.
- تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام المحلية حيث تقوم بامتصاص الخامات المحلية التي تقوم بإنتاجها المصانع الكبيرة و أيضا تستفيد من فوائض بعض الصناعات الهندسية و المعدنية.
- هي صناعات ذات تأثير مباشر على التنمية الريفية حيث أنها لا تحتاج الى أماكن كبيرة لإقامتها ،مع انخفاض تكلفتها الاستثمارية.

-تلعب هذه الصناعات دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج وهذا من خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي لا يمكن تنفيذها اقتصادياً بواسطة المشروع الكبير. وبذلك تُسهّم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

ونخلص مما تقدم إلى أن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به من خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل ورأس المال، حيث يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد،

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

وهي قادرة على زيادة العمالة وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية، بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولا سيما النامية منها.

4- مبررات التوجه للصناعات الصغيرة و المتوسطة.

لقد أظهرت التجارب الخاصة لدى غالبية الدول النامية (بما فيها الدول العربية) أن الضرورة الاقتصادية و الواقع الاجتماعي يحتمان الاعتماد على الصناعات الصغيرة في بداية مراحل التنمية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:⁷

- محدودية استيعاب التكنولوجيا الحديثة لعدم توفر العمالة المؤهلة فيها.

- ضيق السوق المحلية مما يحرم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير التي توفرها المشاريع الصناعية الكبيرة.

- ندرة رؤوس الأموال الاستثمارية ووجود صعوبات في عملية تراكم رأس المال.

- تخلف و قدم وسائل الإنتاج المستعملة نتيجة انخفاض مستويات التعليم الفني.

- انخفاض القدرة الشرائية للفرد نتيجة تراجع نصيبه من الدخل الوطني.

وبصفة خاصة تنبع ضرورة الاهتمام بدعم ومساندة ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من عدة حقائق تتمثل فيما يلي⁸:

- تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، وتساهم بحوالي 80% من اجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل بها حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي، أما في الكويت فيشكل هذا القطاع نحو 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%، وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من اجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف. وفي دولة الامارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75% من الناتج الاجمالي للدولة.

- أن هذه المشروعات توفر فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالي ثلث القوة العاملة أو أكثر.

- أن هذه المشروعات تساهم في الاقتصاد القومي حيث قدرت هذه المساهمة بنحو 96%، من الناتج المحلي الاجمالي في اليمن عام 2005، وحوالي 77%، 59%، 25% في كل من الجزائر فلسطين، السعودية على الترتيب خلال نفس العام، في حين تتراوح مساهمة هذه المشروعات ما بين 25%-40% من الناتج المحلي الإجمالي المصري.

- أن هذه المشروعات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص في الدول العربية وبالتالي فإن مساندة هذه المشروعات يعد مساندة وتدعima لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

- جذب الاستثمارات الأجنبية: أشاد تقرير صدر عن منظمة الاونكتاد بالدور الريادي للصناعات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الأزمة المالية الآسيوية في سبع دول آسيوية، إلى إمكانية أن ترفع هذه الصناعات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأكثر من 10%، وأن بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء أجنب، مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنية

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

الحديثة وتوسيع القاعدة الانتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الانتاجية الناشئة في القطر.

ثانيا: واقع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول العربية.

فيما يلي سيتم ابراز تجارب بعض دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة:⁹
الامارات العربية المتحدة: تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90% من اجمالي عدد مؤسسات الأعمال وتوظف نحو 85% من القوى العاملة وعلى الرغم من ذلك فإن اسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 30% فقط من الناتج المحلي.

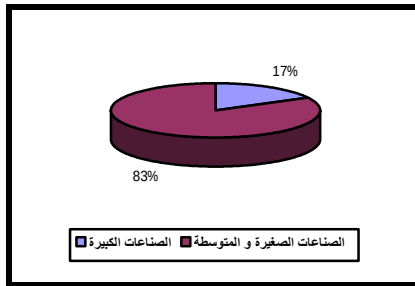
المملكة العربية السعودية: تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 93% من اجمالي الشركات وتستوعب نحو 27% من اجمالي العمالة ومع ذلك تمثل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي 33% فقط وهي مساهمة ضعيفة بالنسبة لحجم نمو الاقتصاد السعودي، وتعمل المملكة على تنويع اقتصادها من أجل الرفع من هذه النسبة و التي لا تقل عن 50% من الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمة.

سلطنة عمان: تمثل الصناعات الصغيرة و المتوسطة حوالي 70% من إجمالي المؤسسات العاملة وتعمل السلطنة على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدة قطاعات وهي الزراعة، والأسماك، والصناعة، والخدمات والسياحة.
وبالنسبة لبقية دول المجلس تحتل الصناعات الصغيرة و المتوسطة نسبة كبيرة من اجمالي المشاريع ففي دولة قطر، ومملكة البحرين وسلطنة عُمان تمثل 92% بينما تنخفض في الكويت الى 78%.

1- عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة

بلغ عدد المصانع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ نحو 13480 مصنعاً عام 2014، منها 10809 مصنع من فئة المصانع الصغيرة، و 2671 مصنع من فئة المصانع المتوسطة. وقد شكلت ما نسبته 82.7% من اجمالي عدد المنشآت الصناعية في دول المجلس لعام 2014.

الشكل رقم 01 : نسبة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2014.



المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية على الموقع www.goic.org.qa

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين تصدران دول المجلس في نسبة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة إلى إجمالي المنشآت الصناعية في هذه الدول حيث شكلت في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 85.5% لعام 2012، وفي مملكة البحرين 81.8. كما يتضح من الجدول أدناه.

جدول رقم 01: نسبة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2012

الصناعات الصغيرة		الصناعات المتوسطة		الصناعات الكبيرة	
الدولة	عدد المنشآت	%	عدد المنشآت	%	عدد المنشآت

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

8.5	67	9.7	77	81.8	647	BAHRAIN البحرين
25.0	175	23.0	161	52.1	365	KUWAIT الكويت
11.2	168	12.8	192	75.9	1,136	OMAN عمان
21.7	154	20.1	143	58.2	413	QATAR قطر
25.8	1,535	24.4	1,453	49.8	2,967	SAUDI ARABIA السعودية
6.9	382	7.6	418	85.5	4,712	U.A.E. الامارات
16.4	2,481	16.1	2,444	67.5	10,240	TOTAL المجموع

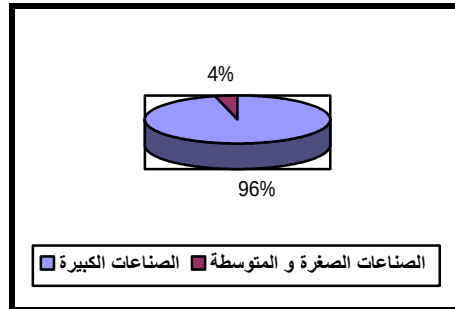
المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية على الموقع www.goic.org.qa

2- حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة

لقد بلغ إجمالي الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام 2014 نحو 15.3 مليار دولار أميركي أي ما يعادل 4.1 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية في دول المجلس البالغة 380.1 مليار دولار. حيث أن حوالي 6 مليار دولار منها في الصناعات الصغيرة، ونحو 9.4 مليار دولار في الصناعات المتوسطة.

ويلاحظ أن حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة متدنية جد وهناك حاجة إلى رفع زيادة الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة أسوة بالدول المتقدمة.

الشكل رقم 02: إجمالي الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2014

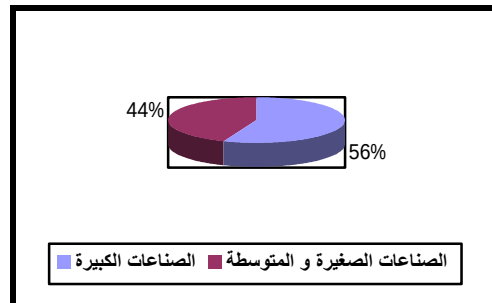


المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية على الموقع www.goic.org.qa

3- حجم العمالة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة

شكلت العمالة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 44.1 % من إجمالي العمالة في المشاريع الصناعية ، وهي نسبة متوسطة خاصة وأن معظمها من العمالة الوافدة ، فدول المجلس بحاجة إلى رفع نسب العمالة المحلية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكل البطالة ولتحقيق أهداف التنمية.

الشكل رقم 03 : إجمالي القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2014



المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية على الموقع www.goic.org.qa

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

ثالثا: الاستراتيجية الجديدة لتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

تعتمد الاستراتيجية الجديدة لتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة على وسيلتين هما:

1- حاضنات المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية:

تعمل الحاضنات على دعم و متابعة المشروعات الجديدة في المراحل الأولى من حياتها و يمكن تعريفها على أنها "منظمات تنموية تتوفر على حزمة متكاملة من الخدمات و تعمل في مجال استقبال و رعاية المشروعات الناشئة التي لا تملك كل الوسائل اللازمة لمواجهة متطلبات الانشاء و التشغيل"¹⁰.
و توجد ثلاثة أنواع رئيسية للحاضنات هي¹¹:

1-1- حاضنات الأعمال: و تركز على جذب المشروعات الصغيرة بشكل عام، و هدفها الرئيسي احتضان المشروع في مراحله الأولى، و هذا من أجل خفض عامل المخاطرة و زيادة فرص النجاح.

1-2- الحاضنات المفتوحة أو الافتراضية: و هو النوع من الحاضنات التي تعمل على دعم المنشآت في موقعها عن طريق تقديم نفس الخدمات التي تقدمها الحاضنات العادية دون أن تقدم مكانا لإقامة المشروع و ذلك نظير مقابل مادي بسيط، و عادة ما تقام هذه الحاضنات في أماكن تجمعات المشروعات الصغيرة و الحرفية.

1-3- الحاضنات التكنولوجية: و تركز على تبني المشروعات القائمة للمبادرات التكنولوجية و تطبيق الابحاث العلمية و تسويق التكنولوجيا، و الربط بين الفكر الابداعي و الأعمال.

و لكي تنجح الحاضنة في مهمتها يجب عليها أن تحسن اختيار المشروعات المستضافة و ضمان تخرجها خلال فترة زمنية مناسبة، و اهمية وصول الحاضنة الى مرحلة مقبولة من الاعتماد على الذات و الاستمرارية، مع توفر الدعم الفني و الاداري من خلال الاستعانة بطاقم فني ذي مستوى عالي مع توفير التدريب اللازم سواء محليا أو خارجيا. كما يجب على الحاضنة وضع خطة عمل و تحديد الوقت اللازم لتنفيذها مع توضيح التمويل المناسب للمشروع.

الأمثلة الناجحة للحاضنات الخاصة بالصناعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي:

و من هذه الأمثلة نجد¹²:

حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية في مصر: و تتضمن وحدات ادارية و نصف صناعية مجهزة للبدء في اقامة مشروع أو فكرة تكنولوجية تبعا لنوع و طبيعة التخصص التكنولوجي للحاضنة، كما تقدم حزمة متكاملة من الخدمات و الدعم الفني و المالي و التسويقي للأفكار و المشروعات التكنولوجية.

تجربة المركز العربي الاقليمي لتنمية و تدريب أصحاب الأعمال و الاستثمار في البحرين: و هو ثمرة تضافر جهود كل من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية و مملكة البحرين، و المركز الاقليمي لتنمية و تدريب الأعمال و الاستثمار في الهند، و يهدف المركز الى تطوير و تنمية الطاقات في المنطقة العربية من أجل ترويج الاستثمار و التكنولوجيا.

تجربة المجموعة الأردنية للتكنولوجيا: و التي تأسست عام 1988 بهدف البحث عن المبدعين الرياديين و تقوم بالاستثمار في هذه الأفكار، و تقوم بانتقاء فريق عمل بالمشروع، و تحديد خطط العمل و الاهداف و الاعمال المطلوبة، و توفير خدمات الدعم الاداري و خلق الوعي بالمشروع الجديد.

تجربة البرنامج الوطني لثمين البحث في المغرب: و الذي أنشأ سنة 2000 بشراكة مع برامج التعاون المغربي -الفرنسي، و يركز على مجموعة من المحاور تتضمن الشبكة الوطنية لنشر التقنية، و شبكة الهندسة الصناعية و البنية التحتية للمعلومات.

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

2- دور المناولة الصناعية في تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة العربية:

تعتبر المناولة وسيلة فعالة لتنظيم الانتاج الصناعي و تحسين استخدام طاقات الشركات الصناعية و زيادة الانتاج و التشغيل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة و رفع قدرتها الانتاجية من خلال مشاركة اكبر عدد من وحدات الانتاج المتخصصة، و يمكن تعريف المناولة على أنها "العملية أو مجموعة العمليات الخاصة بمرحلة معينة من مراحل الانتاج، الدراسات، الاعداد، التصنيع التشغيل، الصيانة لأية منتج، تقوم من خلالها مؤسسة ما تسمى "الأمرة بالأعمال" بتكليف مؤسسة أخرى تسمى "المناولة أو المتعاقد" بتنفيذ جزء من عملية الانتاج و مستلزماته بناء على اتفاق مبرم حسب معايير تقنية و شروط تسليم محددة مسبقا و ملزمة للطرفين، و تؤدي هذه الاستراتيجية الى تنشيط النسيج الصناعي من خلال تخصص الشركات و توزيع المهام على الصعيدين التقني و الجغرافي، و قيام مؤسسات صغيرة على اساس الاجزاء التي تخلق عنها الشركات الكبيرة و انتعاش التخصص في المنتجات الوسيطة في مختلف فروع الصناعة".

و تقوم العقود الباطنية بدعم دور المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية في نقل التكنولوجيا الجديدة و المستحدثة من خلال ما تنفذه هذه المنشآت للشركات العالمية الكبرى من طلبات صناعية، و بما يمثل فرصا حقيقية لتطوير القدرات و الابتكارات التكنولوجية الصناعية المحلية، خاصة في مجال الصناعات الهندسية، كما أن المناولة الصناعية تسهل للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة فرص الحصول على التمويل بفوائد منخفضة لأن أسواقها شبه مضمونة بطبيعة الحال.

رابعا: العقبات و المشاكل التي تواجهها الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية.

إن نمو و تطور قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه المشاكل قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى و من قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر موحدة تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة في كافة أنحاء العالم، أما في الدول العربية فقد زادت الأزمة المالية و انكماش الاقتصاد العالمي بشكل عام من تفاقم صعوبات الصناعات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة العربية نتيجة تراجع الطلب الداخلي و الخارجي على المنتجات من ناحية و زيادة المنافسة و صعوبة الحصول على التمويل و المعونات الفنية من جهة أخرى، و من أبرز هذه المشاكل نجد مايلي¹³:

1- المشاكل التمويلية:

- تتمثل في صعوبة الحصول على قروض ميسرة من البنوك التجارية لعجزها عن توفير الضمانات الكافية اللازمة للحصول على الائتمان و عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في المستقبل كما أن شروط الاقراض تشكل عبئا كبيرا بالنسبة لهذه الصناعات نظرا لارتفاع أسعار الفائدة و العملات التي تتقاضاها البنوك.
- معظم مصادر التمويل المتوفرة للصناعات الصغيرة و المتوسطة بعيدة عن الفاعلية، حيث أن معظم البنوك تقدم خدماتها للصناعات الكبيرة لأنها تملك الضمانات اللازمة و لديها القدرة على السداد.

2- المشاكل التسويقية:

تعاين الصناعات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل التسويق سواء على مستوى السوق المحلي أو السوق الخارجي، و هذا راجع الى المنافسة الحادة التي تواجهها هذه الصناعات من جانب الصناعات الكبيرة في القطاعين العام و الخاص، أو من جانب السلع المستوردة، و هذا ما سبب ضيق حجم السوق المحلية بسبب ضيق المنافذ التسويقية التي يمكن أن يتم تصريف منتجاتها فيها، و من أهم مشاكل التسويق التي تعاني منها الصناعات الصغيرة نجد:

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

- من أهم عقبات تسويق منتجات الصناعات الصغيرة و المتوسطة فتح باب الاستيراد للعديد من المنتجات الاجنبية ، الامر الذي يشكل عقبة أمام التسويق للمنتجات من الصناعة الوطنية خاصة الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
 - عدم توفر المعلومات و البيانات الكافية لدى المنشأة الصغيرة و التي تساعد على التعرف على السوق الخارجي و مصادر الاستيراد و المنشآت المنافسة و الأنظمة و القرارات المرتبطة بممارسة النشاط و المستجندات التقنية، و أسعار المواد الأولية و المنتجات.
 - افتقار الصناعات الصغيرة و المتوسطة للمهارات التسويقية الشيء الذي يجعلها تعتمد على الوسطاء في تسويق منتجاتها ، مما قد يجبرها أحيانا على قبول شروط أو مزايا غير التي تسعى الى تحقيقها .
 - عدم دراسة أصحاب هذه الصناعات للأسواق الخارجية من حيث حجم و طبيعة هذه الأسواق و طبيعة المنافسة التي تواجه منتجاتهم لتعدد الدول التي تتعامل مع الاسواق الخارجية، بالإضافة الى نقص المهارات التسويقية لدى العاملين في المنشأة.
- 3- المشاكل التكنولوجية: ان تحديث قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة بإدخال وسائل تكنولوجية أصبح ضرورة حتمية ، لكن من جهة أخرى تشوبه العديد من العقبات ، نذكر منها :
- التجديد و الابتكار، و الذي يستلزم متخصصين ذوي مؤهلات عالية و فنية في مجال البحث و التطوير و نظرا لأن الموارد المخصصة لتمويل هذه البحوث محدودة تبقى هذه الصناعات غير قادرة على التوسع و التجديد.
 - نتائج الابحاث التي تحصل عليها المشروعات الصناعية الكبيرة عادة لا تصل للمنشآت الصغيرة اما بسبب احتكار التكنولوجيا ، أو لعدم وجود ترابط بين الصناعات الصغيرة و الكبيرة.
- قد يكون من السهل الحصول على المصادر التمويلية و التكنولوجيا الملائمة و بذلك يتوفر التمويل و الانتاج ، لكن يصبح تسويق منتجات الصناعات الصغيرة و المتوسطة هو المشكلة القائمة ، حيث تقل الموارد المتاحة لها مما يصعب معه تطبيق الأساليب الحديثة للتسويق في تلك الصناعات باعتبارها وحدات متناثرة و غير منظمة.
- خامسا : تعظيم دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية
- بعد القاء الضوء على واقع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول العربية، وعرض أهم التحديات و العقبات التي تواجه هذه الصناعات، نقدم مجموعة من المقترحات من أجل تعظيم دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية وهي كما يلي:¹⁴

✓ ضرورة صياغة استراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة تهدف الى التعاون و التنسيق بين الدول العربية لزيادة الفرص في مجال تنمية و تنويع القاعدة الانتاجية لهذه الصناعات بحيث تتكامل مع بعضها ، فأسواق الدول العربية ومنتجاتها و هيكلها الاقتصادية متشابهة و تتنافس مع بعضها البعض في أسواق التصدير، كما أن غياب التكامل الاقليمي أدى الى انشاء و تطور عدد من الصناعات المتشابهة مثل الحديد و الصلب و صناعات الألمنيوم و الملابس الجاهزة و البتروكيماويات و اهمال عدد من الصناعات الأخرى مثل الصناعات الهندسية و البرمجيات و منتجات المعادن ، لهذا فمن الضروري التنسيق بين الدول العربية بشأن التخصيص في الانتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية ، وفي هذا الشأن يجب التركيز على عدد من المشروعات التي تولد خطوط انتاجية متكاملة مع بعضها البعض بحيث تكون مخرجات مشروع ما مدخلات لمشروع آخر، أيضا يجب تشجيع مشاركات عدد من المشروعات المختارة بعناية في سلاسل التوريد التابعة للشركات متعددة الجنسية وكذلك تفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن و التوريد الخارجي للمشروعات العربية

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصناعات المغذية منها باعتبارها المحرك لعمليات التنمية للدول العربية، ونقص مثل هذه الصناعات يمثل عقبة كبيرة أمام استراتيجية التكامل الصناعي العربي.

وفي هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية، لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسي اللازم لوضع سياسات المشروعات الصغيرة وتتضمن هذه المتطلبات مايلي:

أ- نشر الفهم الواقعي للإمكانيات الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإشراك جميع الجهات المعنية في ذلك.

ب- المحافظة على التكامل بين سياسات وبرامج تنمية الصناعات الصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية، وإحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الخدمات والسياسات المطلوبة لتنمية هذه الصناعات.

ج- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها.

د- مراعاة عدد من العوامل التي تضر بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية منها:

- أعباء الضريبة الجمركية التي تفرض على مدخلات الانتاج بنسب متفاوتة بين الدول العربية وتحدث اختلافا في تكلفة المنتجات المماثلة.

- أعباء الرسوم والخدمات المرتبطة بالجمارك وتزيد من الاختلافات في هياكل التكاليف .

- فوائد القروض للصناعة وضرائب الأرباح التجارية والصناعية والتأمينات الاجتماعية، وغيرها من الأعباء الأخرى وتختلف من دولة إلى أخرى بنسب متباينة تمثل أحيانا أكثر من 10% من تكلفة إجمالي العملية الانتاجية، وتعوق المنافسة بشكل كامل.

- الفروق الهائلة في تكاليف الانشاء والتشغيل في عدد من الدول العربية، حيث لا يتحمل فيها سوى بعض العناصر التكاليف مما يترجم إلى قدرة تنافسية مضافة إلى الانتاج ببعض الدول العربية دون الأخرى وتمثل دعما محظورا من واقع اتفاقية الدعم لمنظمة التجارة العالمية والمعمول بها باتفاقية التيسير العربية.

- ويمثل اختلاف السياسات المالية والضريبية داخل الدول العربية عنصرا اضافيا مهما في تباين الأعباء التي تتحملها الصناعات المختلفة لتلك الدول وذلك نظرا للأثر الكبير الذي تحدثه الضرائب المباشرة وغير المباشرة على هياكل التكلفة. كما يجب أن تعتمد على عدد من الأسس هي:

- التعرف على أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحلول والبدائل لمواجهة هذه العقبات.

- استهداف إنشاء التجمعات الصناعية، يجب أن يستهدف أى برنامج فعال للمشروعات الصغيرة إنشاء تجمعات صناعية تضم مجموعات كبيرة منها، وخاصة تلك التي لها روابط إنتاج أفقية أو رأسية.

- استهداف القطاعات الفرعية الواعدة، لضمان الحصول على نتائج ايجابية لبرامج خدمات الأعمال، ينبغي استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة ووضع أدوات دعم لهذه القطاعات.

- تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات المشروعات الصغيرة حيث يمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي وغير المالي.

✓ إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأقطار العربية (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة في السعودية.. الخ) بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المنشآت الصغيرة وغيرها.

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

✓ إنشاء بنك عربي مشترك للصناعات الصغيرة أو مؤسسة تمويل عربية للعمل على تعبئة الموارد التمويلية وينظم تدفقاتها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات .

✓ تفعيل دور الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة من خلال تفعيل ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة و تنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينها والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية. ودراسة امكانية تأسيس هيئة بحثية إقليمية بالتنسيق مع الاتحاد العربي للصناعات الصغيرة والمنظمات العربية الأخرى لتنمية مجالات البحث والتطوير فيما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم النصح والمشورة لها بهدف تطوير وتحسين جودة منتجات هذه المشروعات وتعزيز قدرتها التنافسية.

الخاتمة

أصبحت الدول العربية تولي أهمية كبيرة لقطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة باعتباره مدخلا أساسيا لتنمية قطاع الصناعة خاصة التحويلية منها ، و كذلك لما يمتاز به من خصائص تجعله يؤدي دورا بارزا في التنمية الصناعية ، فلقد أثبتت الصناعات الصغيرة و المتوسطة قدرتها وكفاءتها في معالجة مختلف المشاكل التي تواجه الاقتصاديات العربية ، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. فبالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة ، وقلة حجم الاستثمار فيها بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة ، فهي تعتبر ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. و من المتوقع أن يشهد هذا القطاع تطورات و تحولات عديدة ف المنطقة العربية تمهد الطريق لأن يلعب دور أكبر في النسيج الصناعي العربي و زيادة الاستفادة من الموارد المحلية و التشغيل و تنمية المناطق المهمشة.

المراجع

- 1 حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 3.
- 2 المنظمة العربية لتنمية الصناعة و التعدين، استراتيجية تنمية الصناعة العربية ،ديسمبر 2004 ،ص 64 .
- 3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 77، 2001 ص 26 .
- 4 عبد المجيد قدي، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل 2002
- 5 علي عبد الله قائد، الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجمهورية اليمنية، معوقات النمو و آليات التطوير، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة و المتوسطة 25-26 نوفمبر 2007، صنعاء، ص 5 .
- 6 فتحي السيد عبده ابو سيد احمد، الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية ،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص 60-68
- 7 فتحي السيد عبده ابو سيد احمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية، 2005 ص 63.
- 8 حسين عبد المطلب الأسرج ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية، 11 يونيو ،2011 على الموقع <https://elasrag.wordpress.com> تم الاطلاع عليه في 2016/03/01.
- 9 عبد العزيز بن حمد العقيل ، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 28- 29 ماي 2013 المملكة العربية السعودية ،الرياض ،ص 5-9 .
- 10 طلعت بن ظافر، الدليل العربي للحاضنات الصناعية ،المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ،اوت 2005 ،ص 4

دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية

- ¹¹ عمر بن سديرة ، فتيحة بوحروود ،الصناعات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية للتنمية الصناعية العربية في ظل العولمة ،مداخله في الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة ،23-24 أفريل 2008 ، المدية ،ص 10
- ¹² عمر بن سديرة ،فتيحة بوحروود ،مرجع سبق ذكره ،ص11 .
- ¹³ فتحي السيد عبده ابو سيد احمد،الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية ،مرجع سبق ذكره،ص 86 -94.
- ¹⁴ حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سبق ذكره.